

## بدء تطبيق الميثاق العام المقبل.. ودعوة المساهمين لمتابعة أداء مؤسساتهم خبير في حوكمة الشركات: «الإسلامية» ليست محصنة عن مبادئ الحوكمة



جانب من ندوة الحوكمة

كتب - حسين خميس:

دعا خبراء ومسئولون المساهمين في الشركات إلى القيام بدورهم في متابعة أداء إدارات مؤسساتهم، مشيرين في الوقت نفسه إلى ضرورة إيجاد تشريعات متكاملة وخاصة فيما يتعلق بهيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات الإسلامية لتنظم عملها ومكافأته وأكد مشاركون في ندوة حوكمة الشركات في المصارف الإسلامية وتحسين الأداء وإدارة المخاطر، أمس الاثنين أن الإسلام ليست محصنة عن مبادئ وضوابط الحوكمة.

وقال المدير التنفيذي لرقابة المؤسسات المصرفية بمصرف البحرين المركزي خالد حمد أن الحوكمة إذا ما تم النظر إليها فـ عن الالتزام بالممارسات والمعايير السليمة على مستوى مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذي أو حتى على مستوى الأقسام. وتابع أن الالتزام بمعايير ومبادئ الحوكمة من شأنه أن يقلل من حجم المخالفات في المؤسسات التي تطبق هذه المبادئ. وفي رده على سؤال حول تفعيل المساهمين إلى محاسبتهم لمجلس الإدارة قال أن على المساهمين مسؤولية كبيرة وعليهم أكبر في متابعة أداء مجالس الإدارة من خلال القراءة الدقيقة للبيانات المالية للمؤسسات التي يتم إصدارها وطرق الاستفسارات المناسبة.

وأشار إلى أن مصرف البحرين المركزي بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة أصدر أخيراً ميثاقاً لحوكمة الشركات سيبدأ بشكل إلزامي على الشركات العامة المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية العام المقبل على أن يتم تعميمه على بقية لاحقاً.

واستدرك حمد، أنه بالنسبة للمصرف المركزي فإنه سيطبق الميثاق على جميع الشركات التي يرخص لها ويراقب عملها في شركات التأمين والبنوك بمختلف أنواعها.

وأشار إلى أن الميثاق يعكس العديد من المعايير الموجودة في أسواق أخرى مثل استقلالية المدير، والتدريب، وتشكيل الحسابات، ولجان الترشيح والأجور، مضيفاً أنه يضع حداً أدنى لأفضل الممارسات، ويكمل مبادئ حوكمة الشركات المو الإطار التشريعي للبحرين، مثل قواعد واجبات المدير بالإتابة، واجتماعات مجلس الإدارة واجتماع المساهمين والتعامل».

من جانبه، قال المدير العام لشركة «رقابة» للاستشارات فرع بريطانيا الدكتور عبد الباري مشعل أن هناك نقصاً في تطبيق التي تضمن تطبيق المعايير الشرعية الإسلامية والحوكمة في المؤسسات المصرفية الإسلامية. وأكد أن المؤسسات المالية الإسلامية ليس لها خصوصية لمنع نفسها من اتباع معايير الحوكمة، مضيفاً «إن المصارف بالاستناد إلى الشريعة الإسلامية لا تمتلك حصانة ضد الالتزام بأي من مبادئ الحوكمة بل يجب عليها اتخاذ الإجراءات بتحقيق تلك المبادئ في واقعها لأن هذه المبادئ تهدف لتحقيق مصالح الأطراف ذوي العلاقة، وما لا يتم الواجب إلا به ف طبقاً للقواعد الأصولية الشرعية».

وتابع «إن التزام المصارف الإسلامية بمبادئ الحوكمة يلزم منه تطبيق مبادئ الحوكمة على خصوصياتها المتعلقة بأحكام الإسلامية، مشيراً إلى أن من أبرز عناصر الخصوصية الهيئية الشرعية، التدقيق الشرعي الخارجي، نظام الرقابة والضبط الداخلي، العلاقة مع أصحاب حسابات الاستثمار، وسريان متطلبات الإفصاح والشفافية والعدالة والمساءلة والمسؤولية القانون.

ولفت إلى أن «حوكمة الشركات ترسي القيم الديمقراطية والعدل والمساءلة والمسئولية والشفافية في الشركات، وتض المعاملات، مؤكداً أنها تعزز سيادة القانون ضد الفساد؛ وتضع الحدود بين الحقوق الخاصة والمصالح العامة وتمنع إساءة السلطة.

وانتقد مشعل تكرار ذات الأشخاص في هيئة الرقابة الشرعية لعدد كبير من المؤسسات الإسلامية داعياً إلى تحديد عدد معين 3 شركات كحد أقصى لمشاركة الأعضاء وإفساح المجال أمام جيل جديد، مؤكداً في الوقت ذاته على أهمية وجود تشريعات لهيئات الرقابة الشرعية يتم تحدي خلاله مكافآت الأعضاء ودور الهيئة. وطالب مشعل الهيئات الشرعية بتفعيل دورها من خلال القيام بعملية التدقيق الخارجي للمؤسسة بدلاً من الاعتماد على الداخلي والذي يعد عادة غير محايد.

وبين بأن نظام حوكمة الشركات يعتمد بشكل فعال على مزيج من التنظيم الداخلي والخارجي لزيادة كفاءة أداء الشركات درجة، وتقليل المخاطر إلى أقصى درجة أيضاً وحماية مصالح المستثمرين وأصحاب المصلحة. كما أشار إلى أن من بين التشريعات المهمة التي يجب استحداثها تشريع خاص للإشراف الشرعي للسلطات الإشرافية، إضافة مكاتب التدقيق الشرعي.

ولخص مشعل أهداف ومبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية بتحديد مسؤولية الإدارة عن تنفيذ المعاملات بكفاءة تحقق النظامية والشرعية، تعزيز الاستقلالية والموضوعية في إبداء الرأي الشرعي من الهيئة الشرعية وجهة التدقيق الشرعي الذ وتابع كما أنها تحقق الفصل بين السلطات والوظائف المتعارضة لضمان آليات واضحة لتحمل المسؤولية والمساءلة، وتحقق حملة الأسهم في رفع كفاءة تنفيذ المعاملات طبقاً لأحكام الشريعة إلى أقصى حد وتخفيف المخاطر، إضافة إلى دعم والإفصاح عن البيانات المتعلقة بمكافآت أعضاء الهيئة الشرعية وجهة التدقيق الشرعي الخارجي والمصرفيات المتعلقة حسابات الاستثمار المشترك بين المودعين والمساهمين، ونسب توزيع الربح بينهما.